

200 مليون دينار إيرادات سنوية من الضريبة الانتقائية

الفصام: "المالية" تعد قانون ضريبة دخل الأعمال للشركات واقتصاد الكويت مقبل على مرحلة من التنوع والتنافسية

الضريبة تتوافق مع تحقيق رؤية الكويت 2035 نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة

تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وبناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة التحديات المستقبلية

أسيل المنيفي: كان لابد من الامتثال لضريبة الكيانات متعددة الجنسيات كمتطلب دولي لتتماشى بلادنا مع الرؤية العالمية



تدلي بصريحاتها للأضائيات



الفصام خلال المؤتمر الصحفي

الحرص الأولي للكيانات الخاضعة للضريبة نحو 300 مجموعة موزعة بين 20 كويتية و25 خليجية وباقي المجموعات أجنبية

ونوهت إلى أن سداد ضريبة 2024 سيكون وفق القوانين الحالية فيما ستدخل ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات حيز النفاذ بدءاً من العام الجاري والغرامات ستطبق بدءاً من أول أكتوبر المقبل و2026 سيشهد إعداد القوائم المالية لعام 2025، مشيرة إلى أن الربع الأول من 2027 سيكون الموعد النهائي لتقديم إقرار الركيزة الثانية وذلك بعد 15 شهراً من مرور السنة المالية.

وأفادت المنيفي، بأن القانون 157 لسنة 2024 يركز على ضريبة الحد الأدنى المحلية التجميعية ويتبع قواعد الركيزة الثانية من حيث النطاق والكيانات المستفتاة والإعفاءات والحد تطبيق الضريبة يأتي انطلاقاً من رؤية الكويت 2035 نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة إذ ستسهم حصيلة تلك الضريبة في زيادة وتنوع الإيرادات غير النفطية والحد من تسرب الإيرادات إلى دول أخرى.

وأوضحت الفصام، أن تطبيق هذه الضريبة سيسهم في تعزيز دور الكويت في التعاون الدولي لتحقيق الممارسات الضريبية العادلة على نطاق عالمي من خلال التوافق مع قواعد ومتطلبات الركيزة الثانية.

وأفادت الفصام، بأن وزارة المالية ستقوم بالتواصل مع دافعي الضرائب وتقديم الدعم وتصدر اللائحة التنفيذية قبل نهاية يونيو 2025 وتزويد دافعي الضرائب بمخودج تسجيل جديد ونموذج الإقرار بعد إصدار اللائحة.

ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات (أم إن إي أس) بنحو 250 مليون دينار سنوياً وسيكون التطبيق والتحصيّل خلال 2027 - 2028

وبيّنت الوزيرة الفصام، أن الحصر الأولي للكيانات الخاضعة لهذه الضريبة نحو 300 مجموعة موزعة بين 20 مجموعة كويتية و25 خليجية وباقي المجموعات أجنبية تعمل داخل الكويت بواقع 255 مجموعة أو كيان، منوهة إلى أن الهدف من تطبيق الضريبة يأتي انطلاقاً من رؤية الكويت 2035 نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة إذ ستسهم حصيلة تلك الضريبة في زيادة وتنوع الإيرادات غير النفطية والحد من تسرب الإيرادات إلى دول أخرى.

وأوضحت الفصام، أن تطبيق هذه الضريبة سيسهم في تعزيز دور الكويت في التعاون الدولي لتحقيق الممارسات الضريبية العادلة على نطاق عالمي من خلال التوافق مع قواعد ومتطلبات الركيزة الثانية.

وأفادت الفصام، بأن وزارة المالية ستقوم بالتواصل مع دافعي الضرائب وتقديم الدعم وتصدر اللائحة التنفيذية قبل نهاية يونيو 2025 وتزويد دافعي الضرائب بمخودج تسجيل جديد ونموذج الإقرار بعد إصدار اللائحة.



جانب من الحضور في المؤتمر

ولفتت الفصام، إلى أن الشركات المزمّنة في نسبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي سنستمر في السداد، مبيّنة أن المرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024 لم يتضمن أي نص بإعفاء الشركات من سدادها، وأوضحت أن «المالية» نظمت عدداً من ورش العمل مع بعض الكيانات المخاطبة بأحكام القانون بمشاركة الجهات المعنية وهي وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة وإدارة القوى والتشريع وهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وهيئة العامة للاستثمار تنظيم ورش عمل دورية

وأضافت أنه سيتم تنظيم ورش عمل دورية أكثر تفصيلاً، إضافة إلى تخصيص بريد إلكتروني خاص باستقبال الاستفسارات بمختلف أنواعها.

وأكدت الوزيرة الفصام، حرص الدولة على تعزيز تهيئة فرص عادلة ومتساوية في مجال الضرائب الدولية، إضافة إلى تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وبناء اقتصاد مرّن قادر على مواجهة التحديات المستقبلية بشكل مستدام، مشيرة إلى أنه ضمن الإصلاحات تنفيذ خطة عمل الحكومة وإطلاق المزيد من القوانين ليكون اقتصاد البلاد أكثر مرونة واستدامة، وأن الكويت تستهدف تطوير المنظومة الضريبية في الدولة مع الحفاظ على تحقيق العدالة الضريبية.

وحول الشركات أو المجموعات المستعديّة من قانون ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات، أفادت الفصام بأنها تشمل الكيانات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح والمنظمات الدولية وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار وفقاً للضوابط المحددة، مؤكدة أن هناك مبلغ تقديرية بعد تطبيق قانون

لمعالجة التهرب الضريبي الدولي وضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية من أبرز خطوات الإصلاح الضريبي في البلاد.

وتابعت الوزيرة أن الضريبة تتوافق مع تحقيق رؤية الكويت 2035 نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة مالية بعيداً عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

وقالت: «نعمل على إجراء إصلاحات اقتصادية متنوعة تشمل تحسين النظام الضريبي في البلاد»، مبيّنة أن تطبيق القانون يهدف إلى ضمان سداد الكيانات متعددة الجنسيات ضريبة لا تقل قيمتها عن 15 في المئة على الدخل الخاضع للضريبة المحققة في الكويت، حيث يأتي تطبيق الضريبة للتأكيد على سعي الكويت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية.

وأبرز الخطوات للإصلاح الضريبي وبيّنت الفصام، أن أبرز الخطوات للإصلاح الضريبي إبرام بعض اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي واتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، إضافة إلى التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون الضريبي الدولي، مشيرة إلى أن الكيانات التي ستطبق عليها الضريبة بموجب المرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024 لن تكون ملزمة بسداد ضريبة دعم المعاملة المقررة بموجب القانون رقم 19 لسنة 2000 ولا

بنسبة الزكاة المقررة بموجب القانون رقم 46 لسنة 2006 وذلك عن الفترات الضريبية التي بدأت في الأول من يناير الجاري.

وأكدت الوزيرة الفصام، حرص

والمعهد المؤتمّر حضور كبار المسؤولين والسفراء والمديرين التنفيذيين والمالين في الشركات الكويتية والأجنبية التي تعمل داخل الكويت، وتطبق عليهم ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات، وتم تقديم شرح مفصل في شأن تطبيق ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات في الكويت وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وبيّنت الفصام، أن أبرز الخطوات للإصلاح الضريبي المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2024 في شأن تبادل المعلومات لهابات ضريبة والرسوم رقم 157 لسنة 2024 بإصدار قانون الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات.

وأوضحت أن انضمام الكويت في 15 نوفمبر 2023 إلى الإطار الشامل لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح والذي يضم أكثر من 140 دولة وولاية قضائية تقوم بالجهود المشتركة

بوبيان يختتم رعايته الرئيسية ومشاركته

"GulfRun" يشهد انتشاراً واسعاً بين عشاق سباق السيارات المتميزين



جانب من المشاركين

وحيهم لمختلف الرياضات لاسيما رياضة سباق السيارات، أحد أكثر الرياضات شعبية وشغفاً بين الكثير في الكويت. وأضاف أن خلال السباق والذي استمر 4 أيام، تواجد بنك بوبيان بجناح مميز وخاص شارك فيه عمالؤه وزائريه الفعالية من مختلف الأعمار العديد من الأنشطة والفعاليات الترفيهية، كما قدم الهدايا والجوائز الفورية التي لاقت تجاوباً وتفاعلاً كبيراً. بالإضافة إلى ذلك، تواجد فريق من موظفي البنك لتعريف الزوار أكثر باهم الخدمات والمنتجات، والرد على كافة الاستفسارات.

تجربة رياضية فريدة وأوضح أن Gulf Run يُعد تجربة رياضية فريدة من نوعها، حيث عزز مشاركة أهم اللاعبين والمحترفين وأيضاً هواة الرياضة من مختلف الدول وساهم في تنمية مهاراتهم الرياضية والحفاظ على الصحة واللياقة البدنية ومنحهم فرصة مميزة لإبراز قدراتهم بالمنافسات الرياضية. وتم اختيار مدينة الكويت لرياضة المحركات لتقام عليها فعاليات

وختتم البسام أن شركته بوبيان لاستراتيجية ورعايته لسباق GulfRun يُرسخ نهجه في تطبيق معايير المسؤولية المجتمعية والتنمية الرياضية المستدامة، فهو بمثابة احتضان محترفي وهواة سباق السيارات، وذلك كونه البنك الرائد في تشجيع ودعم الشباب على ممارسة الرياضة وتنشيط كافة الإمكانيات اللازمة لرفع درجة الوعي الرياضي وتنمية شغفهم وحبهم لمختلف الرياضات.

وقد نجح بنك بوبيان في السنوات الأخيرة في تغيير الكثير من المفاهيم التقليدية التي تتعلق بعمل البنوك والقطاع المصرفي بكافة أشكاله وهو ما انعكس بالتالي على مستوى ما يقدمه من خدمات وحلول أو تنمية مجتمعية مع عملائه وغيرهم، حيث أنه أكثر من مجرد بنك، أنه أسلوب حياة أو life style ويأتي ذلك في إطار رؤيته الواضحة واستراتيجيته طويلة المدى للاستمرار في تطبيق معايير الاستدامة المجتمعية وتبني التوعية الصحية والرياضية بشكل مستمر والحث على أهميتها لجعلها أسلوب حياة لكافة شرائح المجتمع.

اختتم بنك بوبيان مشاركته ورعايته الرئيسية لسباق Gulf Run، إحدى أضخم الفعاليات الرياضية في رياضة المحركات على مستوى منطقة دول الخليج، وذلك بعد اختتام فعاليات السباق النهائية الذي أقيم مؤخراً في مدينة الكويت لرياضة المحركات.

وقد شهد هذا الحدث الرياضي المميز مشاركة أهم اللاعبين والمحترفين من عشاق رياضة سباق السيارات والدراجات النارية وسط أجواء تحدي رياضية حماسية وحضور جماهيري كبيراً حيث ضم العديد من المطاعم والكافيهات والمناطق المخصصة للأطفال، علاوة على مجموعة من الفعاليات والأنشطة الرياضية والفقرات الترفيهية التماشية مع الأجواء العائلية والشبابية ومختلف الأعمار. ومع الختام، كرم بنك بوبيان الفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى بحضور مساعد مدير عام إدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية قتيبه صالح البسام، ويُعد GulfRun تجمع متكامل يضم العديد من فئات سباقات السيارات للكيان الصغار والدراجات النارية بمشاركة العديد من المتسابقين على المستوى المحلي والدولي.

وصرح البسام قائلاً "مع اختتام سباق GulfRun الذي شهد نجاحاً حافلاً خلال هذا الموسم، نؤكد دائماً على حرص بنك بوبيان لرعاية ودعم أي حدث رياضي مميز وغير مسبوق على مستوى الفعاليات الرياضية، وهو ما يتماشى مع توجهات البنك الاستراتيجية الهادفة إلى تشجيع ودعم الشباب على ممارسة الرياضة وتنشيط كافة الإمكانيات اللازمة لرفع درجة الوعي الرياضي وتنمية شغفهم

بأصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية بلغت قيمتها 161.4 مليار دولار

4 بنوك كويتية ضمن لائحة أفضل المصارف

الإسلامية حول العالم لعام 2023

عربياً ضمن لائحة مجلة (ذا بانكرز) بمجموع أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية بلغت نحو 1410 مليارات دولار فيما بلغت موجوداتها الإجمالية نحو 2659 مليار دولار مشيراً إلى أن العراق سجل أكبر عدد من المصارف التي دخلت ضمن اللائحة بإجمالي 19 مصرفاً.



الدكتور وسام فتوح

أكدت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية أمس الخميس أن أربعة مصارف كويتية ضمن لائحة أفضل المصارف الإسلامية حول العالم لعام 2023 بأصول بلغت قيمتها 161,4 مليار دولار أمريكي. وقال الأمين العام للاتحاد الدكتور وسام فتوح في بيان إنه استناداً إلى دراسة تحليلية صادرة عن

الإمانة العامة فإن حجم الصناعة المالية الإسلامية بلغ قرابة 3,38 تريليون دولار مع نهاية عام 2023 مشيراً إلى أن الجزء الأكبر من هذه الأصول يتركز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأضاف فتوح أن أربعة مصارف كويتية ضمن لائحة أفضل المصارف الإسلامية حول العالم بلغت قيمتها 161,4 مليار دولار ورأس مالها قرابة 26,7 مليار دولار. وأشار إلى دخول أربع مصارف كويتية ضمن لائحة أفضل المصارف الإسلامية حول العالم الصادرة عن مجلة (ذا بانكرز) في نوفمبر من العام الماضي وترتيبها حسب الأصول المتوافقة مع الشريعة هو بيت التمويل الكويتي ثم بنك الكويت الوطني ثم بنك

الكويت الدولي يأتي في المرتبة الأولى، تليها الكويت العربية في المرتبة الثانية، والكويت الإسلامية في المرتبة الثالثة، والكويت العالمية في المرتبة الرابعة. وأضاف الأمين العام لاتحاد المصارف العربية أن بيت التمويل الكويتي احتل المرتبة الثالثة عربياً وعالمياً ضمن اللائحة من ناحية الأصول المتوافقة مع الشريعة فيما جاء بنك الكويت الوطني في المرتبة الأولى عربياً والكويت العالمية في المرتبة الثانية عربياً والكويت الإسلامية في المرتبة الثالثة عربياً والكويت العالمية في المرتبة الرابعة عربياً. وذكر أن إجمالي الأصول الإسلامية المتوافقة مع الشريعة في المصارف الخليجية وصلت قيمتها إلى حوالي 1,8 تريليون دولار مشيراً إلى أنها تشكل ما نسبته 52,5 بالمئة من حجم الأصول الإسلامية في العالم. وقال فتوح إن البيانات أظهرت دخول 77 مصرفاً

العربية المتحدة جاءت في المركز الثاني بعد العراق بإجمالي 12 مصرفاً ثم السعودية والبحرين بنسبعة مصارف لكل منهما ثم سلطنة عمان بسبعة مصارف فقط بخمسة مصارف فالكويت بإربعة مصارف ثم فلسطين وسوريا بثلاثة مصارف لكل منهما ثم الأردن ومصر بمصرفين من تونس والسودان بمصرف واحد لكل منهما. وذكر فتوح أن المصارف السعودية تصدرت من حيث مجموع الأصول المتوافقة مع الشريعة للمصارف المدرجة ضمن اللائحة والذي بلغ نحو 732 مليار دولار تلتها المصارف الإماراتية بقيمة 225 مليار دولار ثم المصارف الكويتية بقيمة 161 مليار دولار تليها المصارف القطرية بقيمة 147 مليار دولار